

## "مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية والتدقيق" إجراءات مالية وتشريعية في إشراف مصرف لبنان



إيلي عبود يسلم درعاً تكريمية لمحمد بعاصيري  
ناصر طرابلسي

5 أيار 2015

حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة ممثلاً بنائيه الدكتور محمد بعاصيري "ممتدى مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق" الذي نظّمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في مركز المؤتمرات في البيال، في حضور النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب، وعدد من ممثلي الهيئات الإقتصادية ومهتمين بالشأن المالي والمحاسبي.

والقى هشام حمزة كلمة أمين سر هيئة التحقيق الخاصة عبد الحفيظ منصور، جاء فيها "لا شك في أن لبنان خطى خطوات مهمة في تطوير بنيته القانونية والتنظيمية في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وإن كانت المستجدات التي تمر فيها المنطقة العربية حالياً، ولا سيما لبنان في موضوع مكافحة الإرهاب وتمويله تستدعي تدابير وإجراءات استثنائية على الصعد الأمنية والمالية والتشريعية". وتابع "تجري حالياً مناقشة مشروع تعديل القانون رقم ٢٠٠١/٣١٨ لمكافحة تبييض الأموال، ومشروع قانون يرمي إلى مراقبة نقل الأموال النقدية عبر الحدود ومشروع قانون لتبادل المعلومات الضريبية. ومشروع التعديل يتضمن نصوصاً تتعلق ببعض الموجبات الملقاة على عاتق المحاسبين عند إعدادهم أو تنفيذهم لمصلحة عملائهم بعض الخدمات المحددة في القانون ومنها واجب إبلاغ رئيس "الهيئة" عن تفاصيل العمليات المنفذة أو التي جرت محاولة تنفيذها والتي يشتبهون في أنها تتعلق بتبييض أموال أو بتمويل إرهاب". وعدّد حمزة سلسلة تعاميم أصدرها حاكم

مصرف لبنان تتعلّق بمكافحة تبييض الاموال.

وألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان إيلي عبود كلمة أعلن فيها أن النقابة ستتقدم خلال الشهر المقبل الى مجلس النواب بمشروع قانون عصري لتعديل قانون مزاولة المهنة بما يتلائم مع المتطلبات المهنية عالمياً والذي بما يتضمنه انشاء "الهيئة المشرفة على الرقابة النوعية"، وهي هيئة رقابية مشرفة على أداء مدققي الحسابات مستقلة عن مجلس النقابة، يتألف أعضاؤها من خمسة يشارك مصرف لبنان وهيئة الاسواق. بدوره، ألقى بعاصيري كلمة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وقال فيها "تكاثرت جهود السلطات التنظيمية والرقابية حول العالم لتعزيز أنظمة مكافحة تمويل الإرهاب من خلال فرض متطلبات أكثر صرامة وفرض عقوبات على الجهات غير الممتثلة. لهذه التطورات تداعيات على المصارف والمؤسسات المالية ومفوضي المراقبة المعينين لديهم، الذين بات عليهم أن يصبحوا أكثر حذراً في مهماتهم التدقيقية وذلك للحد أو لتفادي المخاطر التي يمكن أن يواجهها عملاؤهم، إن من الناحية التشغيلية أو من ناحية السمعة. وشرح الجهود الدولية وجهود لبنان لمكافحة تمويل الإرهاب."